

الدراسات السياسية

السياسة الأمنية في إقليم كردستان القيود والفرص

د.اواميد رفيق فتاح

سكول العلوم السياسة- جامعة جرمو-جمجمال

المقدمة

يعد الأمن المؤشر الأول والأهم على نجاح أو فشل مجمل جوانب الحياة، وعلية تتوقف عملية بناء الدولة. ولا يمكن أن يعيش اي مجتمع بمعزل عن حماية أمنه الذي يضمن له الأستمرار والبقاء،تجاه التهديدات التي قد تواجهه، وتشكل البيئة الأمنية مركز الصدارة بين المسائل التي تسعى المجتمعات لضمانها.

والمجتمع الكوردي لايسثنى من ذلك، اذ تعد مسألة الأمن بعامه والسياسة الأمنية الشاملة على وجه الخصوص من القضايا الاساسية والحساسة، التي يولى لها اهتماما ومكانة خاصة لما يمتاز به إقليم كردستان، من مكانة اقليمية ودولية،فضلا عن كونه عرضة لمطامع وأجندات مختلفة، ولايزال يشهد تهديدات كبيرة وعلى مستويات متباينة، سياسية وامنية وعسكرية وحتى اقتصادية،تقتضى- مواجهتها اتباع سياسة امنية تتناسب مع حجم التهديدات ونوعيتها،لاسيما وان اصحاب التهديدات يتبعون ويبتكرون اساليب حديثة في تهديداتهم.

أهمية البحث:

من هنا تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع لحيويته،اذ يتناول السياسة الأمنية ومرتكزاتها ومحدداتها، فضلا عن كيفية التنبوء بمستقبل السياسة الأمنية في إقليم كردستان، من خلال بيان القيود والفرص المتاحة لنجاح هذه السياسة.كما إن هذا البحث يمكن أن يوفر للقيادات السياسية والأمنية أساسا علميا وموضوعيا، لرسم وتنفيذ السياسة الأمنية الصحية والصائبة والمستقلة.

إشكالية البحث:

وبناء على هذه الاهمية، تثار مجموعة من التساؤلات لعل من ابرزها :

ماهى السياسة الأمنية؟ وماهى مقوماتها؟ هل هناك معوقات قانونية تواجه قادة اقليم كردستان لوضع سياسة امنية مستقلة، كونه إقليمياً فيدرالياً، ما زال مرتبطاً بالسياسة الامنية للحكومة الفدرالية؟ هل يحتاج إقليم كردستان الى سياسة امنية مستقلة؟ ماهى الجهات الصانعة للسياسة الأمنية في الاقليم؟ ماهى أهم محددات السياسة الأمنية في الاقليم؟ ماهى فرص نجاح السياسة الأمنية؟ هل السياسة الأمنية في إقليم كردستان تحتاج الى التغيير؟

فرضية البحث:

لاجابة على هذه التساؤلات وغيرها ينطلق البحث من فرضية مفادها " إن المعطيات الواقعية فرضت على السلطة السياسة لإقليم كردستان إنتهاج سياسات أمنية غير منظمة، بعيدا عن رسم وصياغة خطة استراتيجية أمنية مدروسة و شاملة،تعتمد على الآليات القانونية والسياسية والإقتصادية المتاحة للإقليم.فضلا عن ان الواقع الأمنى والسياسى الجديد في كردستان فرض أبعاد واليات جديدة، تستوجب مواجهتها بعقليات واليات امنية جديدة.

منهجية البحث:

وبغية الوصول الى فرضية البحث والاجابة على التساؤلات السالفة،فان البحث اتبع نهجا علميا مركبا يعتمد في مركزاته على اكثر من منهج علمى،اذ اعتمد على المنهج المؤسسى القانونى، ولم يستغن البحث من جانب اخر عن استخدام المنهج التحليلى النظمى في تحليل المدخلات التى تأتى من البيئة المحيطة بالنظام السياسى وتمارس اثرا على القرارات والسياسات المعالجة للتهديدات الأمنية والمتطلبات الجديدة، ومعرفة طبيعة السياسات المتخذة من النظام السياسى اتجاه هذه التهديدات.

هيكلية البحث:

ومن اجل الوصول الى غاية البحث تم تقسيمه على المباحث الاتية:
إشتمل البحث على ثلاثة مباحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة والتوصيات وقائمة المصادر اذ تناول المبحث الأول: مفهوم السياسة الأمنية ومقوماتها، وقسم على مطالب ثلاثة، ركز المطلب الأول على مفهوم السياسة الأمنية،بينما تناول المطلب الثانى مقومات السياسة الأمنية، اما المطلب الثالث فقد خصص لصنع وتنفيذ السياسة الأمنية.

وتناول المبحث الثاني: متركزات السياسة الأمنية في إقليم كردستان وقسم على مباحث ثلاثة: خصص المطلب الأول للتنظيم الدستوري و القانوني لإقليم كردستان، اما المطلب الثاني فخصص لصنع السياسة الأمنية في إقليم كردستان، وتناول المطلب الثالث مقومات المؤسسات الأمنية في إقليم كردستان.

أما المبحث الثالث فتناول تحديات ومستقبل السياسة الأمنية في إقليم كردستان، وقسم على مطلبين، تناول المطلب الأول تحديات السياسة الأمنية في إقليم كردستان، وتناول المطلب الثاني مستقبل السياسة الأمنية في إقليم كردستان.

المبحث الأول

مفهوم السياسة الأمنية

ان عملية تقديم مفهوم للسياسة الامنية امر في غاية الصعوبة وذلك لتشعب وتنوع مدخلات السياسة الامنية وبغية حل هذه الاشكالية لابد من البحث في المطالب الآتية :

المطلب الأول

تعريف السياسة الأمنية

تشكل عملية رسم السياسة الأمنية، واستراتيجياتها أهمية استثنائية، لاسيما مع التحولات المفاهيمية والإستراتيجية التي شهدتها العالم، حيث افرزت أبعادا جديدة ومختلفة عن تلك التي سادت طيلة عقود من الزمن، وإذا كانت العقود السابقة قد فرضت على صانعي السياسة العامة التركيز والإهتمام على مسألة الأمن، فإن المرحلة الجديدة تستدعي إعادة النظر بالمرتكزات الفكرية والإستراتيجية التي تركزت طيلة العقود السالفة، والعمل على بلورة مفاهيم جديدة واليات معاصرة للتحديات الأمنية التي يتعرض لها أمن الدولة والمواطن، ان اول ما يجب الإشارة اليه، قبل التطرق الى السياسة الإمنية هو التعرف على مفهوم الأمن.

ان اول تحدى يواجهه البحث في موضوعة الأمن، هو كيفية تعريفه وتحديد مقوماته وابعاده، ولعل السبب في ذلك يعود الى تباين الرؤى واختلافها حول الوظيفة الأساسية التي يمكن ان تضطلع بانجازها السياسات الأمنية.

ويستمد مفهوم الأمن الكثير من عوامل الغموض والتعقيد من السمات التي يتسم بها الأمن ذاته، مثل النسبية والنفسية والعمومية او المطاطية، فالأمن مفهوم نسبي، لأن ضمانه المطلق لا يمكن تحقيقه^(١). وعليه من الضروري، أن تكون هنالك حدود واضحة لما يعنيه مفهوم الأمن، ومفهوم السياسة الأمنية. ويعرفه شارل سلاينشر: "يشير الى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها"^(٢). أما باري بوزان فيرى أنه: "في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد"^(٣) أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه: "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"^(٤).

وقد ذهب ماكنمارا الى التأكيد بأن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وهو يعنى بذلك أن الأمن ينشأ من التنمية"^(٥). ان كلمة الأمن تشير الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة الناتجة عن الغياب الحقيقي للخطر، وترتبط بنوع الإدراك الذاتي المتولد عن الشعور بحالة الخوف او عدم اليقين"^(٦). من كل هذه التعريفات يمكن القول أن الأمن له دلالات متباينة، منها ما يتسم بدلالة التحرر من الخوف، وانتفاء التهديدات، ومنها ما يحلل بتفسير التنمية، ومنها ما يفسر- بدلالة المحافظة على كيان الدولة، وحماية قيمها الأساسية.

وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعنى فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعنى أيضاً وسيلة لارغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضى- ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه.

لقد ميز بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن وهي:^(٧)

(١) فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٠ ص٢٦.

(٢) حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي، مجلة دراسات يمنية، العدد ٤٨، ١٩٩٢، ص١٥٨.

(٣) Barry Buzan, security, Cambridge University. 2002, p16.

(٤) مقال متاح على الأنترنت، www.Geoct.com

(٥) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة، يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص١٢٥.

(٦) د.عبدالمعزم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي، مجلة إستراتيجيا، العدد ٢٥، بيروت، حزيران ١٩٨٦، ص٣.

(٧) Barry Buzan, op.cit, p16.

- الأمن العسكرى: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- الأمن السياسى: ويعنى الاستقرار التنظيمى للدول، ونظم الحكومات والأيدولوجيات التى تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادى: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعى: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أُمَاط خصوصيتها فى اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد فى إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئى: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوى المحلى أو الكونى كعامل أساسى تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

وبفعل العولمة، حدثت تحولات فى مفهوم الأمن والمشهد الأمنى العالمى، وأبرزها تحولات القوة، التى لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ووحيداً بالعامل العسكرى. بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادى والاعتماد المتبادل والمعلومات. فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر هى من قبيل القوة الناعمة، كما تقوم على مصادر ملموسة: القوة الصلبة.

واقع الأمر أن مفهوم الأمن متنازع عليه، وقد أدت التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغييرات ووضع اطارها المفاهيمى، سياسياً ونظرياً، وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد. وقد انظم إلى المفهوم التقليدى للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة (الإرهاب، الجريمة المنظمة...)، وهى تهديدات ترتبط بعوامل الخطر فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعمق الأهداف المهتدة لتشمل الأمن العالمى والجماعات دون الوطنية والأفراد.

إن إعادة تحديد الأطر المفاهيمية للأمن، التى توسع حالة الأمن لتشمل المخاطر والتهديدات الجديدة، التى تتجاوز الهجوم العسكرى، تولد مفاهيم مثل الأمن الداخلى، الأمن الوظيفى والأمن البيئى. وتتطلب المفاهيم العميقة للأمن التى ترتبط بحماية الأفراد من التهديدات التى تستهدف أمنهم، بناء إطار اجتماعى يستطيع البشر من خلاله أن يعيشوا بحرية من الخوف.

ومفهوم الامن جانبا^(١):

أولهما تقديري، والثاني موضوعي، ويعتمد الجانب الأول على تصورات وقناعات صناع السياسة للوضع الأمني لتقدير طبيعة الحالة أو الموقف فيما إذا كان يشكل تهديدا له. والثاني يتميز بصفة إجرائية، فيستمد مضمونه من الإمكانيات الذاتية الفاعلة والمتوفرة أي الظروف والإمكانات الذاتية والفعالية المتوفرة فعلا لدى صناع القرار لترتيب ظروف ملائمة، لمواجهة خطر التهديدات الحقيقية أو المحتملة. وهذا لا يحصل الا ضمن وجود تنظيم رسمي لضبط امن المواطن ومؤسساته، من هنا سيتم البحث عن السياسة الأمنية للدولة في إطارها المؤسساتي والوظيفي.

وتجدر الإشارة الى ان دراسات السياسة العامة قدمت تعريفات متعددة للسياسة الامنية، بعضها تقليدي، وبعضها معاصر يتناغم مع تطور مفهوم الأمن بمدلوله المعاصر، و سيتم التركيز على التعريف المعاصر للسياسة الأمنية، بوصفه أحد مرتكزات السياسة العامة للدولة، وتتناول إطاراً عريضاً لجميع جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمع. وتعد النقطة الأساسية لربط جميع النشاطات الأمنية بالأهداف والمصالح العامة.

وتتجسد السياسة الامنية في وضع الخطط اللازمة لتوفير الامن سواء على الصعيد الوقائي، أي قبل حصول الجريمة أو الأعمال المخلة بالأمن، أم على الصعيد التنفيذي، أو الأعمال المخلة بالأمن بعد حصولها، وتوقيف مرتكبها امام القضاء المختص. أي القدرة على مواجهة العنف والاعتداءات المتنوعة الأسباب والوسائل^(٢).

هذا التعريف يركز على قدرات الدولة وكيفية التزام الجهاز التنفيذي للدولة بتنفيذ الأوامر الصادرة من الجهات العليا، المتعلقة بالأسس والمبادئ والثوابت التي يعمل من خلالها الجهاز الأمني سواء أكانت معلنة وصريحة، او على شكل تنظيمات ومهام وتعليمات أو لوائح، ام كانت ضمنية تفهم من التوجيهات والممارسات وطرق المعالجة الأمنية لأتماط السلوك الإجتماعي من أجل تحقيق أهداف وغايات الأمن^(٣).

(١) أمين محمود عطايا، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٥.

(٢) د.محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٥٧.

(٣) عصت عدلي، علم الإجتماع الأمني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٥٧.

هذا التعريف هو تعريف شامل لمعنى ضبط الأمن في الدولة من رسم السياسة الأمنية الى التقويم. والسياسة الأمنية تركز على مفهوم "الأمن الإنساني"، حيث الإنسان (الفرد)، والناس (الجماعة أو الأمة)، وليس الدولة أو السلطة (الجهاز) بلغة المنهجية هي "وحدة التحليل الأساسية". اي ان السياسة الأمنية هدفها تحقيق أمن الفرد والجماعة بجانب أمن الدولة، لأنه يمكن أن تكون الدولة امنة في الوقت الذي يتناقض فيه أمن مواطنها، بل في بعض الأحيان تكون الدولة ذاتها مصدرا من مصادر تهديده^(١).

اذن السياسة الأمنية هي مجموعة من الإجراءات والأليات والقواعد اللازمة لضبط الثغرات الأمنية من جهة، وتقنين الممارسات الأمنية لتحقيق الأهداف الأمنية من جهة اخرى. وهذه القواعد تمثل السياسة العامة للدولة التي تتسم بالمرونة وفق التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني

مقومات السياسة الأمنية

يتضح من التعريفات السابقة لماهية السياسة الأمنية، انها مفهوم شامل وذات ابعاد متعددة، ويتميز بسمات عدة يمكن توضيح ابرزها بما ياتي:^٢

١- تعتمد السياسة الأمنية مفهومها شاملا لجميع افراد، وترتكز على كرامة الإنسان وحقوقه وحرية، كما أنها لا تنفصل عن قيم المجتمع وحمائتها، إذ تعد جزءا من السياسات العامة التي ينبغى أن تركز على كافة الاضطهاد للإنسان.

٢- تعتد السياسة الأمنية في تحقيق أهدافها كأداة فاعلة على مفهوم القوة اللينة، أو الناعمة، أو الرحيمة، ولكن في نفس الوقت الحازمة أو الرادعة وليس القوة الصلبة أو الخشنة.

٣- يتم استخدام القوة - في إطار المشروعية القانونية- ويسحب استخدامها محاولة لجعله حائزة أيضا للشرعية السياسية عبر إرضاء قوى الرأي العام الأساسية في المجتمع عن ممارستها.

(١) د. حامد عبد الماجد قويسى، تشكيل الرأي العام ومناخ المواطنة بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسى، الأمن العام وحقوق الإنسان، في كتاب المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣ ص ٧٢٢.

٢ - حامد ماجد قويسى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٢

٤- إن السياسة الأمنية تتسم بالمرونة والتطوير والتعزيز والتعديل، ولا يمكن ان ينجح السياسة الأمنية لأية دولة، دون الأخذ باعتبار الظروف والمستجدات والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ونوعية التهديدات التي تواجه الدولة، بل ويتغير مفهوم الأمن والأستراتيجية من عصر- الى عصر- ومن مرحلة الى مرحلة في الدولة الواحدة.

٥- إن السياسة الأمنية تتميز بالنسبية، وإن الدولة الواحدة لا تستطيع توفير أمنها بصورة مطلقة دون أن يتقاطع ذلك - ولو في أقل درجة- مع أمن الدول الأخرى، فهي لذلك في حاجة الى توفير امنها والى التعايش مع غيرها من الدول^(١).

٦- تشتمل عملية السياسة الأمنية كجزء من السياسة العامة على عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة والمعلومات، تلك التي تشارك فيها عناصر ومؤسسات كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحيات داخل النظام السياسي^(٢).

٧- فهي تتسم بكونها عملية معقدة ومترابطة بواسطة التفاعل من الاتصالات والتغذية العكسية، وتتبادل الفعل في طرق مختلفة، بعض أجزاء العملية يمكن رصدها بشكل واضح ومباشر، ولكن العديد من باقى العملية غير منظور حتى للفاعلين أنفسهم. وأنها عملية ديناميكية وحيوية ومستمرة ضمن الهيكل وتتطلب مدخلات مستمرة للموارد والدوافع^(٣).

استنادا لما سبق ذكره يمكن القول أن السياسة الأمنية عملية معقدة جدا، تعتمد الى مجموعة من الإجراءات إجرائية واخرى تقديرية تتجسد في الممارسات الأمنية، وتعكس أجواء نفسية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية. وتتفاعل في إطار مفتوح وديناميكي ضمن عمليات بعضها ادارية واخرى مجتمعية.

(١) د.عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) د.ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٦٠.

(٣) د.وصال العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دارأسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

المطلب الثالث

صنع السياسة الأمنية

أن الحديث عن السياسة الأمنية بوصفها عملية يمكن أن نقسمها على عمليات فرعية ثلاث وهي:^١
اولها: رسم السياسة الأمنية: أي وضع المبادئ والأطر العامة والحاكمة للسياسة الأمنية في بلد ما.
وثانيها: تنفيذ السياسة الأمنية بمعنى تحديد الجهات، أو الأطراف المناط بها تنفيذها، وتحديد معايير التنفيذ العملية والميدانية (والتي قد تؤدي الى إختلاف عمليات التطبيق من قطاع الى اخر، ومنطقة الى اخرى، ووقت لآخر.....الخ) كما يشمل تنفيذ السياسة الأمنية الأدوار الفعلية التي يتم القيام بها.

وثالثها: تقييم السياسة الأمنية بمعنى تقييم الفعالية والأداء الأمنى من خلال ملاحظة وقياس ردود الفعل، وإتجاهات الرأي لقطاعات المواطنين المستهدفين من السياسة الأمنية، وذلك في مدى زمنى محدد

من أجل التعرف على كيفية صنع السياسة الأمنية وبلورتها على شكل قرارات، يجب التأكيد على قاعدتين أساسيتين في مجال السياسة الأمنية وهما:

القاعدة الأولى: أن أية سياسة أمنية ترتبط أساسا بنوعية التهديد الذى يمكن أن يعصف بسيادة الدولة ووحدته اراضيها وأمن سكانها، وعليه، فإن أمن الدول يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعددة يصعب أحيانا إدراكها. فالتفوق العسكرى وحده لا يحقق الأمن بمعناه الشامل. وهذه القاعدة تسمح بفهم أن البعد العسكرى لازال يحظى بالأولوية في بلورة السياسات الأمنية والدفاعية. وهو أمر له ما يبرره، ويمكن قياسه من خلال ميزانيات الدفاع، خاصة ميزانيات التسلح، ومن خلال التحالفات الأمنية الموجودة في إطار الإقليمى والدولى.
القاعدة الثانية: وهى أن أية سياسة دفاعية تعكس بالضرورة طبيعة النظام السياسى القائم وطبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين. فإذا كان النظام ديمقراطيا، فإن مؤسسة الجيش تكون خاضعة للسلطة المدنية، ويكون عملها كذلك خاضعا لقنوات المراقبة الديمقراطية. الأمن في النظم الديمقراطية يتسم بالعمل في إطار الشرعية والمشروعية الدستورية والقانونية والسياسية، ومن ثم يخضع لمبدأ سيادة القانون في أبعاده الموضوعية والإجرائية ولا يستطيع تجاوزه تحت أى شرط لأنه يخضع لرقابة

^١ - حامد عبد الماجد قويسى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٣

المؤسسات السياسية والحزبية، وأجهزة الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة، ثمة سياسة أمنية تعمل في إطار من الشفافية والرقابة، ومن ثم لا تعمل فوق القانون. وتتسم السياسة الأمنية بالمهنية والاحترافية، ومن ثم تصاغ سياسة الأمن في إطار المبادئ والقيم الديمقراطية ودولة القانون. أما إذا كان النظام غير ديمقراطي، فإن السياسة الأمنية تعكس في هذه الحالة بالتأكيد توجهات النخب المحتركة للقرار السياسي، وتكون الحياة السياسية عرضة لتدخلات المؤسسة الأمنية بشكل دائم، والأمن كأجهزة واستراتيجيات وآليات وثقافة وقيم هو تعبير عن التسلطة السياسية، ومن ثم تغدو التسلطة الأمنية هي جوهر سياسة الأمن، ومن ثم تغدو أداة لتنفيذ سياسة القمع التسلطي وانتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين، وللمعارضات السياسية، والأخطر أنها سياسة تختزل النظام وسياساته وإيديولوجيته في الأمن. وإن السياسة الأمنية تتبلور من خلال عملية صنع السياسة العامة، فهذا ينبع من أهمية هذه العملية، وكونها المفتاح الأساسي للمعرفة بالسياسات العامة وبطرائق صنعها ومحتوياتها وعملياتها ومخرجاتها وتقويمها، ثم بتحليلها ودراسة معلوماتها ودعمها وتحسينها^(١).

بمعنى اوضح ان النظام السياسي في كل دولة هو الذي يحدد كيفية رسم وصنع السياسة العامة، وبالتالي يحدد دور الأفراد والجماعات غير الرسمية في تحديد المشكلة وطرحها على الحكومة وفي استخلاص الحلول البديلة والأختيار من بينها، ويعين القنوات التي يمكن عن طريقها للأفراد والجماعات إحداث تأثير في إجراءات العمل الحكومي وفي أصحاب سلطة إتخاذ القرار السياسي الرسمي بما يترتب عليها تبنى حلولاً يقترحونها كسياسة عامة، كما إن نظام الحكم والسياسة هو الذي يحدد أيضا خطوات العمل الرسمي التي تتبع داخل الحكومة لدراسة المشكلة العامة، تخطيط وصنع السياسة العامة لحلها، إقرار هذه السياسة، تمويلها، تنفيذها، وتقييم أثارها ونتائج تنفيذها^(٢).

ولمعرفة عملية صنع السياسات العامة، لا بد من معرفة الخطوات التي تمر بها هذه العملية، وهي^(٣):

(١) د.فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، دارالمسيرة، عمان، ٢٠٠١، ص١٦٧.

(٢) د.خيري عبدالقوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص٩٧.

(٣) د.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر- والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص٢٩٣-٢٩٧.

١- معرفة وتحديد القضايا والمشاكل العامة الناجمة عن مطالب ورغبات المواطنين غير المجابة والمشبعة. اذا نأخذ المشكلة الأمنية، من الضروري تحديد مصادر التهديد التى تنشر- الخوف وعدم الطمانينة لدى المواطنين، وبالتالي ترغب المواطنين لضبط الأمن والتحرر من الخوف.

٢- تحديد بدائل السياسات العامة، بعد جمع المعلومات والحقائق واستشارة الجهات المعنية او ذات المصلحة الحقيقية بالمشكلة قيد الدراسة، وتشكيل لجان على مستوى الجهاز التشريعى (البرلمان)، او الجهاز التنفيذى (الوزارات) لتلقى المعلومات، وسماع آراء الخبراء والمختصين من فنيين واداريين وقضاة ويتم تحديد مجموعة من البدائل المحتملة لتحقيق الاهداف العامة الموضوعة لها، وتلبية حاجات ورغبات المواطنين، فى حدود الموارد المتاحة والمخصصة لكل منها. أى اجراء الوسائل والإجراءات الأمنية الوقائية قبل حدوث الثغرات الأمنية، وتحويل المجرمين الى القضاء واستشارة الخبراء والمستشارين بصدد الحالة الأمنية.

٣- اختيار السياسة المناسبة: فى هذه المرحلة تجرى عملية ومناقشة كل بديل من بدائل السياسات العامة المقترحة التى قد تكون على شكل برامج او مشاريع للخدمات العامة، او مسودات ولوائح للانظمة والقوانين التى يراد اصدارها لمعالجة موضوع معين، او استثمار فرصة ما او تجنب تهديد معين، وغير ذلك. اذ تخضع بدائل السياسات العامة المقترحة للنقاش داخل المؤسسة الحكومية وفق دساتير الدول، والمبادئ او القواعد المتعارف عليها، فضلاً عن المناقشة التى تجرى حولها فى المؤتمرات العامة، او الخاصة بالاحزاب والجماعات المصلحية، والحملات الانتخابية، ووسائل الاعلام المتنوعة. اذ يؤدى هذا التفاعل الى اختيار احد البدائل المطروحة، بوصفه معبراً عن السياسة العامة الاكثر قبولاً من قبل الاطراف المستفيدة والمعنية برسم السياسات العامة.

وعلى أساس ما سبق صنع السياسة الأمنية تتركز على الخطوات الرئيسة الثلاثة:

١_ إدراك مصادر التهديد.

٢_ صياغة التزامات امنية أو هيئات أمنية.أى وضع أولويات.

٣_ تعبئة قدرات الدولة.

وقبل التطرق الى تحليل الأدوار المساهمة فى صنع السياسة الأمنية، علينا البحث فى قواعد القرار أو أحكام القرار التى تصوغ شكل النظام السياسى. حيث لا بد أن يكون لدى أى حكومة مجموعة من القواعد النافذة لاتخاذ القرارات، كما يجب أن يكون لديها دستوراً نافذاً. وتحاول حتى الحكومات

العسكرية أو الدكتاتورية القائمة على الإكراه أن يكون لديها مجموعة من الترتيبات النافذة لاقتراح المراسيم أو أحكام القرار هي القواعد الأساسية التي تحكم طريقة إتخاذ القرار، وتوضع أدوار صنع السياسات^(١). أى هناك مؤسسات متباينة الرسمية وغير الرسمية لها دور في تشكيل السياسة الأمنية وتختلف دور هذه المؤسسات وفق للنظام السياسى والمؤسسات الدستورية، ففى النظام الرئاسى تختلف دور المؤسسات فى بناء السياسة الأمنية، عن دور المؤسسات فى النظام البرلمانى.

والإختلاف بين الدول فى مجال الأمن يأتى عند الشروع فى وضع سياستها الأمنية موضع التنفيذ، حيث تتحكم الظروف الموضوعية والمعطيات الواقعية وأجهزة الحكم فيها فى نشاط أداته الأمنية. بل وفى رسم حدود سياستها الأمنية داخليا وخارجيا قبل ذلك مع ضرورة مراعاة المشروعية والحقوق الدستورية. فلا اعتبار للجانب النظرى أو الهيكلى وحده، فقد تضع الدولة من النظم والهيكل، بل قد تصدر من التشريعات والقوانين ما يوحى بأنها دولة قانونية تلتزم بالمشروعية وتتقيد بالمواثيق والدستور عند ممارستها لنشاطها الأمنى. إلا أنها فى واقع الحال تمارس وتتصرف على عكس هذه المواثيق، ولكن العبرة بمدى التزام السلطة بها، ومدى مقدرة الأمة على إجبار سلطتها على الالتزام الصارم بذلك وهذا هو صمام الأمان أمام التوغل السلطة على الحقوق والحريات بدعوى الأمن^(٢).

إذن عندما تصاغ وتصنع السياسة الأمنية لابد أن تأخذ بنظر الاعتبار البيئة المؤثرة على السياسة الأمنية منها ما هو متعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ومنها ما هو متعلق بالثقافة السياسية للمجتمع. لأن السياسة لا تكون كفاءة وفعالة ما لم تراعى الظروف البيئية التى تحيط بها. فالحاجة الى سياسة عامة تولد فى البيئة وتنتقل الى النظام السياسى عبر قنواته، إضافة الى دور البيئة فى وضع القيود والمحددات على متخذى القرارات، وتحد من خوضهم فى بعض الموضوعات أحيانا، كما أن للخصائص الجغرافية والمناخية وحجم ونوع الموارد الطبيعية المتاحة للنظام السياسى، وغيرها من المتغيرات المتعلقة بعدد السكان وتركيبته ومط العيش وأساليبه الثقافية، وما يرتبط بها من نظم فرعية اقتصادية واجتماعية، تعد جميعها خصائص بيئية ومهمة لدى متخذى السياسات^(٣).

(١) د.وصال العزاوى، المصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٢) د.عمر أحمد قدور، المصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

(٣) د.جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: د.عامر الكبيسى، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٩، ص ٤٥.

إذن ان صنع ورسم السياسة الأمنية عملية معقدة، وديناميكية تتناول مجموعة من الإجراءات والآليات الدستورية والقانونية، وتراعى الظروف البيئية وتتخذ ضمن إطار هيكل بنوي بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، أن صناع السياسة الرسميون هم الأفراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسات العامة، (مع الاعتراف بأن بعض هؤلاء يخضعون لقيادة الأحزاب أو قادة الجماعات الضاغطة)، ويدخل ضمن صانعي السياسات رجال المجالس التشريعية وأعضاء السلطة التشريعية وأعضاء السلطة التنفيذية والإداريين والقضاة، فكلهم ينفذون السياسات العامة ويسهمون في صنعها ولكن بطرق ودرجات متباينة^(١).

ان عملية صنع السياسات الامنية ليس بالامر اليسير، فقد وجد ان هناك العديد من الجهات التي تشارك في هذه العملية كالأحزاب السياسية، والجماعات المنتفذة، والنخب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والشخصيات الدينية، والقانونية والسياسية وعامة المواطنين، إضافة إلى القيادات الإدارية بمستوياتها المتنوعة المتواجدة في جميع أجهزة الدولة ذات الصلة بصنع السياسات العامة، كالجهاز التشريعي والتنفيذي، والقضائي. حيث ان عملية صنع السياسات الأمنية تمر بالعديد من المراحل منها: معرفة مطالب ورغبات المواطنين غير المشبعة أو الكامنة، ومن ثم تحديد البدائل أو الأولويات أو وضع جدولة زمنية لهذه المطالب بحسب المتاح من الموارد المتنوعة والامكانات المتوفرة لأجهزة الدولة ذات الصلة بهذه المطالب والرغبات وصولاً إلى الخطوة الأخيرة التي تتمثل في اختيار السياسة أو السياسات العامة التي ينجم عنها حل المشكلة أو اجابة مطلب أو اكثر من مطالب المواطنين.

المبحث الثاني

مرتكزات السياسة الأمنية في إقليم كردستان

ابتدا لابد من الإشارة إلى ان إقليم كردستان مازال مرتبط بالدولة الاتحادية، التي اقر دستورها الدائم لعام ٢٠٠٥ "ان العراق دولة اتحادية (فدرالية)"، وهنا تثار تساؤلات عن كيفية الوضع الدستوري لأقليم كردستان، وكيف تصنع السياسة الأمنية في إقليم كردستان، هل هي سياسة أمنية مستقلة أم مرتبطة بالسياسة الأمنية للدولة الاتحادية ؟ وهنا تقتضى الضرورة البحث في النقاط الآتية:

(١) المصدر نفسه ص ٥٥.

المطلب الأول

التنظيم الدستوري و القانوني لإقليم كردستان

أن تجربة الحكم في إقليم كردستان، تعود الى أحداث حرب الخليج الثانية، اذ انطلقت عقب الحرب انتفاضة اذار عام ١٩٩١ لتفرض واقعا جديدا في اقليم كردستان، كان من ابرز مظاهره احداث تغييرات على الخارطة السياسية، تجلت بانسحاب المؤسسات الادارية والسياسية والعسكرية والأمنية، بعد ان فقدت الحكومة العراقية السيطرة على منطقة كردستان فخضعت المنطقة لسيطرة القوى السياسية الكوردية^(١).

الامر الذي ادى الى أن تتخذ القيادة الكوردية حينها المتمثلة ب(الجبهة الكوردستانية) قرارا ببناء مؤسسات تشريعية وتنفيذية وادارية خاصة بكوردستان العراق، والعامل الأساس المساعد الذي دفع الكورد الى اتخاذ هذه الخطوة، كان القرار ٦٨٨ الذي صدر من مجلس الأمن الدولي، المعروف باسم(توفير الراحة)والمتضمن حظر طيران الجيش العراقي شمال خط العرض ٣٦، و يعد هذا القرار استجابة لصدود الشعب الكوردى من اجل نيل حقوقه، والوقوف ضد القمع والإضطهاد والأبادة الجماعية التي مورست ضده من قبل نظام صدام حسين^(٢).

تاسيسا على ما تقدم قررت قيادة الجبهة الكوردستانية تشريع قانون المجلس الوطنى الكوردستانى رقم(١) لسنة ١٩٩٢.^(٣) وقانونا ثانيا هو قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ انتخابات القائد للحركة التحررية الكوردية^(٤). وتم بموجب هذين القانونين اجراء انتخابات عامة في ١٩-٥-١٩٩٢، وبإشراف الهيئة العليا المشرفة على انتخابات في كردستان العراق التى شكلت من قبل القيادة السياسية للجبهة الكوردستانية، وذلك بمشاركة ثمانية احزاب، تنافست على ١٠٠ مقاعد فى البرلمان واربعة احزاب مسيحية على المقاعد الخمسة المخصصة للمسيحيين، كما ترشحت اربعة شخصيات لمنصب القائد^(٥).

^(١) عبدالرحمان سليمان الزيبارى، الوضع القانونى لأقليم كردستان العراق، مؤسسة موكرىانى للطباعة والنشر- اربيل، ٢٠٠٢، ص٣٦.

^(٢) د. بشتيوان على عبدالقادر و د. عبدالغفور كريم على، القانون الدولى العام، بحوث علمية مختارة، مطبعة شهاب، اربيل، ٢٠٠٨، ص ٨٦-٨٧.

^(٣) المادة الاولى من قانون انتخاب المجلس الوطنى لكوردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢

^(٤) المادة الاولى من قانون انتخاب قائد الحركة التحررية الكوردية رقم (٢) لسنة ١٩٩٢

^(٥) سرهنك حميد البرزنجى، إنتخابات اقليم كردستان بين النظرية والتطبيق، مؤسسة موكرىان للطباعة، اربيل، ٢٠٠٣، ص١٦.

لقد عدت هذه الإنتخابات احدى اكثر الإنتخابات ديمقراطية في الشرق الأوسط انذاك، أذ تنافست الأحزاب والقوى الكوردية والأشورية على اصوات الناخبين بحرية وديمقراطية، وان مشاركة المواطنين الكثيفة في الإنتخابات هي مؤشر واضح لإدراكهم أهمية المبادئ الديمقراطية، ودليل على رفضهم لنظام صدام حسين^(١).

واستنادا الى الفقرة (٢) من المادة (٥٦) من قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ قرر المجلس الوطني الكوردستاني في ٤-١٠-١٩٩٢. إقرار بيان الاتحاد الفدرالي، وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية واختيار مركز سياسى لأقليم كوردستان العراق انطلاقا من حقه في تقرير مصيره على اساس الإتحاد الفدرالى ضمن عراق برلماني متعدد الأحزاب ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية^(٢).

ويعد هذا القانون ذات طبيعة دستورية ليس فقط من حيث المضمون، وإنما من حيث الشكل كذلك، لأنه قد صدر من سلطة مؤسسة^(٣). وهى سلطة الأمر الواقع في إقليم كوردستان العراق، وبموجب هذه السلطة أقر برلمان كوردستان كيفية تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان على اساس الفدرالية بوصفها نمطا قانونيا للعلاقة بين الطرفين، وأيضا بوصفها حلا سياسيا طوعيا للمسالة الكوردية في العراق.

وبعد تحرير العراق من نظام صدام حسين في ٤٩-٢٠٠٣، اجريت عملية كتابة دستور جديد للبلاد اقر بموجبه النظام السياسى العراقى على اساس نظام اتحادى نيابى فدرالى،،و تم الاعتراف دستوريا باقليم كوردستان إقليميا فيدراليا بموجب المادة (١١٧) من دستورالإتحادى لسنة ٢٠٠٥ التى تنص) يقر هذا الدستور، عندنفاذه، إقليم كوردستان وسلطاته القائمة، أقليميا إتحاديا)،وكذلك المادة(١٤١) التى نصت على (يستمر العمل بالقوانين التى تم تشريعها في إقليم كوردستان منذ عام ١٩٩٢)^(٤).

^(١) جراس. ستانسفيلد، كوردستان العراق التطورات السياسية ومو الديمقراطية، ترجمة: ياسين سردشتى، مطبعة سيما، السليمانية، ٢٠١٠، ص ٢٩٨-٢٩٩.
^(٢) قرار مجلس الوطنى الكوردستاني في ٤-١٠-١٩٩٢.
^(٣) عبدالرحمن سليمان زيبارى، المصدر سبق ذكره، ص ٤١٤.
^(٤) الدستور العراقى الدائم.

وبذلك تمتع الاقليم بسلطات وصلاحيات واسعة في المجال القانوني و الأمنى والدبلوماسى والإقتصادي. بموجب المواد(١٢٠، ١٢١، اولا وثانيا من الدستور الإتحادى الإتحادى لسنة ٢٠٠٥)^(١). أما فيما يتعلق بالسياسة الأمنية فقد وضحت المادة(١١٠-ثانيا)، بأن وضع سياسة الأمن الوطنى وتنفيذها، من إختصاصات السلطات الإتحادية، بما فى ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه". كما هو معمول فى أغلب الدول الإتحادية، ويبدو أن ما تقصده المادة (١١٠ - ثانيا)،هى السياسة الامنية الخارجية، وليست السياسة الأمنية الداخلية، لأن المادة (١٢١- خامسا) اقرت بوضوح ان حكومة إقليم كردستان تختص بكل ما تتطلبه إدارة الأقليم،وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلى للإقليم، كالشرطة والأمن وحرس الإقليم^(٢). وعليه أن الدستور العراقى لايسمح بوجود جيشين، جيش لأقليم كردستان وجيش للحكومة الإتحادية، ولكن افسح المجال لحكومات الأقاليم بصنع السياسة الأمنية الداخلية وإنشاء قوى الأمن الداخلى، من أجل حماية الأمن الداخلى ومنع الفوضى والتهديدات التى تواجه أمن إقليم كردستان.

المطلب الثانى

صنع السياسة الأمنية فى إقليم كردستان

ترتبط السياسة الامنية فى كل المجتمعات بطبيعة النظام السياسى السائد فى المجتمع،وطبيعة تقسيم السلطات والصلاحيات التى يحددها الدستور النافذ فى البلاد،وهنا يواجه اقليم كردستان اشكالية تحديد طبيعة النظام السياسى السائد فيه، هل هو نظام رئاسى ام نظام برلمانى؟ أم مختلط؟ وازداد الامر تعقيدا مع حالة الفراغ الدستورى الذى يشهده الاقليم،اذ لم يستفتى الى اليوم على مشروع دستور اقليم كردستان الذى اقره البرلمان فى الاقليم منذ ٢٤-٦-٢٠٠٩، وذلك لاسباب سياسية. اما من الناحية العملية فان النظام السياسى فى اقليم كردستان فقد حددت معاملته بانه نظاما مختلطا(بين النظام البرلمانى والنظام الرئاسى)،وأستعاضت قادة إقليم كردستان عن الدستور بسن مجموعة من القوانين الأساس التى تعالج وظائف المؤسسات المختلفة للحكم والمؤسسات الرسمية فى الاقليم،بما فيها قضية صنع السياسة العامة.

(١) الدستور العراقى الدائم.

(٢) الدستور العراقى الدائم لسنة ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة الى ان موضوعة السياسات العامة ترتبط برباط وثيق بالدستور، و حدود العلاقة تتضح من خلال دراسة موقف الدستور من العلاقة بين السلطات، أى العلاقة القائمة بين الأجهزة الحكومية، وبقية السلطات التي لهاحق إصدار القرار في الدولة، وكذلك مدى فعالية عملية المراقبة والمحاسبة التي تخضع لها هذه الأجهزة. ولهذا يقيد الدستور السلطة التشريعية في سنها للقوانين بحيث لا تخالف أى نص دستوري، ويقيد السلطة التنفيذية فيما تتخذه من لوائح وقرارات ويقيد كذلك السلطة القضائية فيما تصدره من أحكام. ذلك أن هذه السلطات الثلاث هى سلطات منشأة بواسطة الدستور وهو الذى ينظمها ويحدد لها اختصاصاتها^(١).

وعليه إن النظام السياسى فى إقليم كردستان يستند الى مجموعة من القوانين التى تحدد صلاحيات وإختصاصات السلطات العامة، وإن صنع السياسة الأمنية فى إقليم كردستان ترسم من المؤسسات الرسمية كما حددتها القوانين.

اولاً: السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية فى إقليم كردستان من رئاسة اقليم كردستان، كما حدده نص قانون رئاسة إقليم كردستان فى المادة الأولى " يكون لإقليم كردستان العراق رئيس يسمى(رئيس إقليم كردستان) وهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية فى الإقليم"^(٢). و ينتخب بالإقتراع العام السرى المباشر من مواطنى إقليم كردستان لمدة اربعة سنوات، ويتولى التنسيق فى الميادين كافة بين السلطات الإتحادية وسلطات الإقليم^(٣). أى إن رئاسة إقليم كردستان العراق مؤسسة قانونية رسمية بموجب قانون رئاسة الأقليم رقم (١) لسنة (٢٠٠٥) الصادر من قبل برلمان كردستان، و يعد رئيس الأقليم أعلى منصب فى السلطة التنفيذية، ويمثل شعب كردستان على الصعيدين الداخلى و الخارجى، ويشرف على العلاقات و التنسيق بين السلطات الاتحادية العراقية و الأقليم.

ولرئيس الإقليم مهام وصلاحيات واسعة وكثيرة، جعلت من النظام السياسى فى اقليم كردستان ينحى نحو نظام شبه برلمانى، وقريب من النظام الرئاسى، اى إنه نظام مختلط، اذ جمع سمات ومميزات

(١) د.وصال العزاوى، المصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(٢) قانون رئاسة إقليم كردستان المادة رقم (١).

(٣) قانون رئاسة إقليم كردستان المادة رقم (٢).

النظام البرلماني والرئاسي في ان واحد، أما فيما يتعلق بالسياسة الأمنية فهو القائد العام لقوات بيشمركة كردستان العراق^(١)، وله حق إصدار قرارات لها قوة القانون بعد التشاور والإتفاق مع رئيس المجلس الوطني، ومجلس الوزراء عند تعرض الاقليم ونظامه السياسي أو الأمن العام أو مؤسساته الدستورية للمخاطر..^(٢).

يتضح مما تقدم إن رئيس إقليم كردستان له صلاحيات واسعة، تجعل منه صاحب السلطة الاولى أو الأول بين المتساوين، وهناك مجلس للأمن إقليم كردستان يسمى ب(مجلس أمن إقليم كردستان) مرتبطاً مؤسسياً برئيس الاقليم، ويتكون من الهيئات الآتية^(٣):

١- مؤسسة أمن (ثاسايش) الإقليم.

٢- مديرية العامة للإستخبارات العسكرية.

٣- وكالة الحماية والمعلومات.

ولهذا المجلس صلاحيات واسعة في المجال الأمني فهو المسؤول عن رسم وتخطيط وتنظيم السياسة الأمنية الموحدة، وينسق بين المؤسسات الأمنية كافة^(٤).

إذن رئيس إقليم كردستان هو المسؤول عن رسم السياسة الأمنية وحماية أمن إقليم كردستان، بينما نجد في النظم البرلمانية إن الرئيس له صلاحيات محدودة، إن لم نقل معدومة في وضع السياسة الأمنية. والحكومة هي المسؤول الأول عن صنع السياسة العامة، بما فيها السياسة الأمنية، وتعد حكومة إقليم كردستان هيئة جماعية، وهذا يعنى الحكومة مسؤولة جماعية عن السياسة العامة ورئيس الوزراء هو المسؤول الأول، فهو صاحب السلطة التنفيذية الفعلية في مجلس الوزراء، ويعد أعلى هيئة تنفيذية للإقليم ويتكون من الرئيس ونوابه والوزراء^(٥). وهذا المجلس يمارس صلاحيات واسعة فهو المسؤول عن وضع السياسة العامة لأقليم، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين المعينة بعد إقرارها من

^(١) قانون رئاسة إقليم كردستان المادة رقم (١٤)فقرة (١).

^(٢) قانون رئاسة إقليم كردستان المادة رقم (١٠- خامسا).

^(٣) ينظر الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون رقم ٤ لمجلس امن اقليم كردستان.

قانون رقم (٤) مجلس أمن إقليم كردستان - العراق المادة رقم (٢-أولا).

^(٤) قانون رقم (٤) مجلس أمن إقليم كردستان - العراق المادة رقم (٢- ثانيا).

^(٥) قانون رقم (٣) مجلس وزراء إقليم كردستان - العراق لسنة ١٩٩٢ المادة رقم (٢-أولا).

قبل برلمان كردستان العراق، فضلا عن المحافظة على أمن الإقليم وحماية حقوق المواطنين والممتلكات العامة ومصالح شعب كردستان العراق^(١).

يتضح مما تقدم إن السلطة التنفيذية لإقليم كردستان تتكون من رئاسة الاقليم، ومجلس الوزراء وتعدان وفقا للقوانين النافذة في الإقليم الهيئتان العليتان للسلطة التنفيذية، ولكن الملاحظ ان رئيس الإقليم يمارس سلطات امنية واسعة دون مسؤولية ومراقبة أية جهة من الجهات الرقابية المؤسسة غير الشعب، وهذا ما يؤدي الى عدم المحاسبة والمسؤولية السياسية امام السلطات الرقابية، وبالتالي فان عدم المسائلة قد تؤدي الى الافراط في استخدام الصلاحيات والإختصاصات.

ثانيا: السلطة التشريعية (برلمان كردستان العراق):

يمثل البرلمان (السلطة التشريعية) في النظام البرلماني، وتتحدد مهامه (التشريع، الميزانية، الرقابة)، وهو المجلس المسؤول عن إقرار وإصدار القوانين وتشييعها، وهو الجهة الموجهة لرسم سياسة الحكومة وتصرفاتها.

وأن السلطة التشريعية في إقليم كردستان هي المرجع الاساس للبت في المسائل والقضايا المصرية لشعب إقليم كردستان. وكذلك يتولى مهمة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها ومراجعة السياسات التي رسمتها الحكومة، وذلك عن طريق مساءلة واستجواب مجلس الوزراء. فهي الجهة التشريعية، والمرجع للسلطة التنفيذية ولشعب إقليم كردستان، يمارس سلطات اخرى منها: إقرار الإتفاقيات والقضايا المصرية لشعب إقليم كردستان، وتحديد العلاقة القانونية مع الحكومة المركزية^(٢).

يتضح مما تقدم ان صنع السياسة الأمنية في اقليم كردستان ليس من إختصاص السلطة التشريعية، ويقتصر دوره على اقرار القوانين التي تأتي من الحكومة بصدد السياسة الأمنية، ويستطيع تعديلها ويوجه الحكومة بممارستها ومراقبة تنفيذها، كما هو في القوانين.

(١) قانون رقم (٣) مجلس وزراء إقليم كردستان - العراق لسنة ١٩٩٢ المادة رقم (٨) - الفقرتين (١،٢).

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٥٦ من قانون رقم (١) مجلس الوطني لإقليم كردستان - العراق لسنة ١٩٩٢ المادة رقم (٥٦) - الفقرة (٢).

ثالثاً: السلطة القضائية:

إن مهمة السلطة القضائية تحقيق العدالة وتوفير الفرص المساوية للمواطنين، وذلك بتفسير القانون وتطبيقه على الوقائع المعنية التي تعرض عليها في المنازعات، ومما لاشك فيه إن مباشرة السلطة القضائية لرقابة قضائية فعالة على أعمال الإدارة، ضماناً أساسية من ضمانات قيام الدولة القانونية^(١). وتجدر الإشارة إلى أن السلطة القضائية في إقليم كردستان لم تكن مستقلة إلى عام ٢٠٠٧، بل كانت تابعة إلى السلطة التنفيذية، لحين إقرار قانون السلطة القضائية المرقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧، وتم فصله عن السلطة التنفيذية، انفصالاً تاماً. وكان إنجازاً على طريق الديمقراطية ومبدأ فصل السلطات وإستقلالية السلطة القضائية. لتكون بذلك السلطة القضائية مستقلة ولا سلطان عليها غير القانون^(٢). ووضحت ولاية المحاكم تسرى على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بما في ذلك الحكومة، وتختص بالفصل في المنازعات والجرائم كافة^(٣).

يتضح مما تقدم أن السلطة القضائية لا تصنع السياسة الأمنية، ولكن لها دور كبير في تفسير السياسة الأمنية أو مراجعة النصوص الخاصة بتنفيذ السياسة الأمنية أو تعديلها، وتقيد السلطات الأمنية بممارسة الأساليب القانونية والوقائية والتطبيقية لضبط السلطة الأمنية.

رابعاً: المؤسسات غير الرسمية:

إلى جانب المؤسسات الرسمية التي تساهم في عملية صنع السياسة الأمنية، هناك مشاركون غير رسميين مثل الأحزاب السياسية والرأي العام والمواطنون، هذه المؤسسات لها دور في صنع السياسات في مختلف الظروف ولكنها لا تساهم بصفة رسمية، أي أن قراراتها غير ملزمة للجميع، ولا تتمتع بسلطة قانونية. وإذا كانت الأحزاب السياسية تتمتع بأهمية في بناء النظام السياسي عموماً، فإن النظام السياسي في إقليم كردستان يكشف عن تلك الأهمية البالغة للنظام الحزبي في تكوين النظام السياسي بل وتحديده، وأن تأثير الحزب السياسي يتجسد بدائرتين هما: دائرة التأثير خارج السلطة، ودائرة التأثير ضمن السلطة ذاتها، فالأحزاب لا تقف عند حد بلورة المسائل الأساسية، بل تتجاوزها إلى تحديد

(١) د. وصال العزاوي، المصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

(٢) قانون رقم (٢٣) السلطة القضائية لإقليم كردستان - العراق لسنة ٢٠٠٧ المادة رقم (٢).

(٣) قانون رقم (٢٣) السلطة القضائية لإقليم كردستان - العراق لسنة ٢٠٠٧ المادة رقم (٤).

اولوياتها، ولهذا التحديد أهمية في تقديم هذه المسألة وتأخير تلك، وفي إثارة الرأي العام حول المسألة الأولى دون الثانية وإقناعه بتبنى الموقف الذى يتخذه الحزب حيالها^(١).

وبذلك فان الحزب عندما يتمتع بالاغلبية في البرلمان ويتواجد اعضائه في موقع المسؤولية الحكومية يفترض ان تترجم برامجه على الواقع العملى فتتحول الى سياسة حكومية، والملاحظ ان هناك ترجمة خاطئة في اقليم كردستان لعملية دمج سياسة الحزب في الحكومة، وهذا ما نلاحظه في سلوكيات قوات الأمن والبيشمركة التى تاخذ اوامرها من الأحزاب السياسية، وليس من المؤسسات الحكومية الرسمية، وذلك نتيجة وجود صراعات حزبية داخلية وتجربة مريرة من المعارك الداخلية حتى في الجبال وقت مجابتهن للنظام السابق. وقد خلقت تلك الصراعات والمعارك حالة من عدم الثقة ما بين هذه الاحزاب ورسختها بالخصوص ما بين الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطى) وبقى للأحزاب السياسية قوات مسلحة غير منظمة في صفوف وزارقى الداخلية والبيشمركة، وهذا ما يثير مخاوف المواطن من تجدد الصراعات بين الأحزاب ربما يؤدى الى عودة الإقتتال الداخلى وفقدان السلم الأهلى،

وبعد مرو زمن طويل نسبيا على وقف الإقتتال الداخلى وصدور القوانين في عام ٢٠٠٧ لوزارة البيشمركة لتنظيم وتوحيد قواتها، بيد ان هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ الفعلى^(٢). وفي سنة ٢٠١٤ صدر قرار من برلمان كردستان بتوحيد القوات البيشمركة خلال ستة اشهر، وبعدها صدر قرار من رئيس اقليم كردستان بتوحيد وتنظيم قوات البيشمركة، اى قوات (٧٠) التابعة الى الإتحاد الوطنى الكوردستانى، وقوات (٨٠) التابعة الى الحزب الديمقراطى الكوردستانى، وعلى الرغم من كل هذه القرارات والخطوات لازال هناك صعوبات وعدم ثقة بين الأحزاب الكوردية لتحويل القوات الأمنية الى قوات منظمة ومهنية بعيدا عن إنتمائها للحزب السياسى.

وهنا تجدر الاشارة الى إن صنع السياسة الأمنية في اقليم كردستان تتبلور وتصاغ من الأحزاب السياسية قبل أن تصنع في الحكومة، وذلك بسبب تعدد مراجع للأوامر وحركة القوات الأمنية من مكان الى اخر.

(١) د. صالح جواد كاظم ود. على غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ١١٨.
(٢) سىروان رشيد، هيزرى چه كدارى هه ريم له ژير چنگى حيزبدايه، ٢٠١٤ على موقع www.sbeiy.com

الامر الذي جعل المواطن ينظر الى السياسة الأمنية في اتجاهات ثلاثة :^(١)
الاتجاه الاول: يدرك أن السياسة الأمنية تستخدم اساسا لخدمة السلطة فقط.
أما الاتجاه الثاني: فإنه المواطن ينظر الى جهاز الأمن بوصفه شرا يتطلب الإبتعاد عنه، وان السياسة الأمنية مسؤولة الحكومة وحدها، ولاشأن للمواطن بها
أماالاتجاه الثالث: ينظر الى السياسة الأمنية مسؤولة الجميع، وعلى المواطن مساعدة القوات الأمنية.

وتجدر الاشارة الى انه بالرغم مما ذكر أعلاه فإن المواطن في إقليم كردستان عموما، يدرك بان الأمن مسؤولة الجميع ولايمكن تجهال الثغرات والعواقب الأمنية التي تنعكس على حياة المواطن. وان تحسن الوضع الأمنى والسياسة الأمنية في إقليم كردستان كانت ولا تزال هى نتيجة لوعى المواطن بخطورة الثغرات الأمنية، لذلك فى كل الأحوال يمد يد العون والمساعدة للقوات الأمنية. وكذلك لا بد الأشارة الى الدور الإيجابي لمؤسسات المجتمع المدنى والإعلام فى توعية الرأى العام وتنبية صناع السياسة لضرورة خطاب امنى موحد، وخطورة عدم وجود قواعد وسياسة أمنية موحدة.

المطلب الثالث

مقومات السياسة الأمنية في إقليم كردستان

يقصد بمقومات السياسة الأمنية، العناصر التى يتكون منها هذه السياسة، إذ إن الهدف الاساس الذى يجب أن تعالجه أية سياسة أمنية ينطلق من مدى توافر الأرضية المادية والبشرية التى تمتلكها هذه السياسة ومدى تفاعل هذه المقومات بغية تحقيق الأهداف التى تسعى الى تحقيقها.
اذن صنع السياسة الأمنية هى عمل مؤسسى تفاعلى، تتفاعل فى صنعها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ضمن الإستراتيجية بعيدة المدى، لتحقيق الأمن والتحرر من الخوف والشعور بالطمأنينة ودرء التهديدات، وعندما تحددالدولة أهدافها وإستراتيجيتها، تسعى الى تنفيذ هذه الإستراتيجيات بواسطة الخطط والبرامج المناسبة واليات المختلفة، والإمكانات المتوفرة بشريا وماديا لتنفيذ الخطة فى الوقت الزمنى المحدد. وفى هذه المرحلة تتحول المسؤولة الى السلطات التنفيذية التى تقوم بمهامها التنفيذية

(١) د.حامد عبدالمجيد قويسى، المصدر سبق ذكره، ص ٧٢٣.

والعملية. وتتلخص مقومات السياسة الأمنية وأهدافها الاستراتيجية بعيد المدى والتكتيكية المباشرة في النقاط الآتية:

(أ) المحافظة على أمن الوطن، وحماية الدستور، وتطبيق القانون، وتنفيذ قرارات السلطات الثلاث ويتميز إقليم كردستان على العكس من سائر المناطق العراقية الاخرى بوضع أمنى مستقر نسبيا، لذا على إقليم كردستان أن يخطو خطوات فعلية من أجل الحفاظ على هذا الإستقرار الأمنى، وعدم إفساح المجال لأى طرف كان أن يؤثر على الحالة الأمنية لها، وأن تحقق ذلك يقتضى توحيد قوات البيشمركة بمعايير فنية ومهنية دون التمييز والتحزب، وعلى أساس الكفاءة وليست المحاصصة والمحسوبية^(١). بناء على ذلك يتطلب الأمن القومى الكوردى، الإهتمام بقدرة وفاعلية النظام السياسى فى إقليم كردستان على حماية القيم والمؤسسات القانونية الموجودة، وذلك ببناء الثقة وإيجاد السياسات العقلانية لمواكبة المستجدات والمتطلبات الجديدة على كل الصعد.

(ب) تطوير قدرات أجهزة الأمن بشريا وفنيا، وتمكينها من المحافظة على أمن المواطنين، حيثما كان، وحماية حقوقه وممتلكاته الخاصة، والدفاع عنها فى المواقع الأخرى. وتحضير أوضاع اجهزة الامن للتعاطى مع المرحلة الجديدة التى بدأت بعد الحرب على الإرهاب. على الرغم من إن القوات البيشمركة من الجانب الدستورى جزء من المنظومة الدفاعية العراقية، وهذا ما يفرض تخصيص الرواتب والمخصصات والتدريب والتسليح، ولكن لحد الأن الحكومة العراقية لم تخصص الميزانية الخاصة لقوات البيشمركة. وهذا ما يشكل نوعا من التراجع فى التدريب والتسليح وتدنى مستوى الرواتب.

(ج) فرض احترام الاتفاقيات التى يوقعها إقليم كردستان مع الحكومة الإتحادية، واستمرار العلاقات السياسية مع الدول التى شكلت (التحالف الدولى ضد الدولة الإسلامية - داعش) وسيكون مقوما أساسيا لإستمرار تسليح وتدريب وبناء الثقة للبيشمركة بوصفها قوة مسلحة دفاعية.

(د) محاربة الجريمة بانواعها، وتطبيق القانون وفرض النظام العام فى جميع الاراضى الخاضعة لإقليم كردستان.

^(١) الياس طاهر محمد أمين، دور التخطيط الإستراتيجى فى رسم مستقبل إقليم كردستان، مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، السنة الأولى، العدد(٢) كانون الأول ٢٠١٣، السليمانية، ص ٣١٣.

ه) التركيز على المجال الحيوى للتنمية المستدامة، وذلك من خلال عمليات التنمية والإستثمارات المحلية والأجنبية، وعندما تصاغ السياسة الأمنية، لابد من التفكير بتأثير الجانب الأمنى على المجال الأقتصادى والمالى. فالقدرات المادية الإقتصادية التى يتمتع بها إقليم كردستان يمكن إستثمارها فى التخطيط الإستراتيجى، وكذلك عدم تعقيد البناء الإقتصادى فى الإقليم أيضا يسهل عملية التخطيط ويكون عاملا مساعدا لنجاح الخطة الإستراتيجية^(١). وبناء السياسة الأمنية الشاملة والناجحة.

وتجدر الاشارة الى ان هناك مقوم قانونى يساعد عملية الإستثمارات وهو قانون الإستثماروالذى شكل بموجبه هيئة الإستثمارات. وإن مجالات الإستثمار فى الإقليم تشمل قطاعات السياحة والزراعة والتعليم والبنوك والإسكان، وإن الإسكان كان حتى ٢٠١٢ هو القطاع الأول فى الإستثمار، فى حين أصبحت المشاريع الزراعية والسياحية تحتل المرتبة الأولى حاليا. رغم إن الشركات الإستثمارية لم تسحب مشاريعها من إقليم كردستان، لكن رحيل نسبة ملحوظه من العمالة الأجنبية بسبب سوء الأوضاع الأمنية فى العراق أضر العديد من تلك الشركات الى إيقاف عملها، كونها تعتمد عليها أكثر من المحلية. فضلا عن ان هناك قطاعات صناعية مهمة فى كردستان، مثل الصناعات البتروكيميائية ومنها (الصناعات النفطية) والبتروكيمياوية، وصناعة المواد الإنشائية والعديد من الصناعات الغذائية يمكن استثمارها فى هذا المجال^(٢). يتضح مما سبق أن التنمية لايمكن أن تحصل دون وجود الأمن وتوفير الأرضية المناسبة والضمان الأمنى فعليا وقانونيا ولتحقيق هذا الهدف وحمايته، هناك مؤسسات أمنية فى إقليم كردستان التى تختص بتنفيذ السياسة الأمنية وإستراتيجياتها الموضوعية من قبل السلطة السياسية فى إقليم كردستان، هذه الأجهزة والمؤسسات الأمنية، وهى وسائل واليات تنفيذ السياسة الأمنية متعددة ومتكاملة الوظائف: وتتكون من المؤسسات الآتية:

١- مجلس الأمن فى إقليم كردستان،

تقوم هذه المؤسسة بصياغة وتنفيذ امن الإقليم عن طريق^(٣):

اولا: ضمان الأمن والإستقرار فى الإقليم

^(١)المصدر نفسه، ص315.

^(٢)د.جرا توفيق طالب، المقومات الجيوبوليتيكية للأمن القومى فى إقليم كردستان، مركز كردستان للدراسات

الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥، ص٣٠٨.

^(٣)المادة الثالثة من قانون المرقم (٤) لسنة ٢٠١١.

ثانياً. حماية القواعد والمبادئ الدستورية والقانونية في الإقليم.
ثالثاً: جمع وتحليل وتقييم المعلومات عن التهديدات التي تواجه إقليم كردستان.
رابعاً: تبادل المعلومات بين المؤسسات المختصة بين حكومة الإقليم والحكومة الفدرالية.
خامساً: تبادل المتهمين والمجرمين وإحالة المشاكل بين المؤسسات الأمنية الفدرالية والمؤسسات المشابهة في الإقليم.

سادساً: حماية الأمن الإقتصادي في الإقليم وبالتنسيق مع المؤسسات المعنية.
سابعاً: حماية أمن الإقليم من الجرائم الخطيرة والجرائم المخططة أو المنظمة.
ثامناً: حماية نظام المعلومات في الإقليم.
تاسعاً: مواجهة الإرهاب بموجب القوانين المعمولة في الإقليم.
عاشراً: مواجهة أعمال التجسس بموجب القوانين المعمولة في الإقليم.
أحدى عشر: حماية أمن الإتصالات.
اثنى عشر: حماية أمن المطارات والمداخل الحدودية في الإقليم.
ثلاثة عشر: التنسيق مع الجهات المعنية لحماية أمن الأشخاص الرسميين في أوقات الضرورية.
أربعة عشر: التنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة شؤون اللاجئين والنازحين الأجانب المقيمين في الأقليم.

خمس عشرة: حماية الأمن الغذائي والصحي في الإقليم بالتنسيق مع الجهات المعنية.
ستة عشر: حماية أمن الطاقة والمؤسسات الحضارية.
سبعة عشر: التنسيق مع الجهات المعنية لحماية المنظمات الدولية والممثلات الدبلوماسية والقنصلية في الإقليم.
ثمانية عشر: ضمان أمن مقرات ومكونات البيشمركة وجمع وتقييم المعلومات الإستخباراتية والميدانية والإستراتيجية.

٢- وزارة البيشمركة (حرس الإقليم): وزارة البيشمركة كإحدى المؤسسات التنفيذية تقوم بالمهام الأتية^(١):

^(١) فقرة (اولاً، ثانياً) من المادة الثانية من قانون الرقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧.

أولاً: حماية وضمان إقليم كردستان والدفاع عن المصلحة الوطنية والقومية لإقليم كردستان.
ثانياً: حماية الكيان السياسي للإقليم ونظام حكمه الديمقراطي والمحافظة على مؤسساته الدستورية.
٣- وزارة الداخلية: أو قوى الأمن الداخلي (الشرطة.المرور. السفر والجنسية. الدفاع المدني) تتولى الوزارة تحقيق الأهداف والمهام الأتية^(١):

أولاً: تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإقليم والمحافظة على وحدته وحماية أمنه الداخلي.
ثانياً: العمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون والمحافظة على النظام العام وحماية الأموال العامة والخاصة.

ثالثاً: العمل من أجل حماية وضمان ممارسة الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجسيد دور مؤسسات المجتمع المدني في الإقليم.

رابعاً: العمل على منع وقوع الجريمة والعنف ضد المرأة ومكافحته بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والسلامة العامة.

خامساً: التعاون والتنسيق مع الوزارت والمرافق العامة المختصة بشأن المهام و الواجبات المتعلقة بحماية الأمن وحفظ النظام العام والتنسيق مع وزارة الداخلية الاتحادية أو أية منظمة عراقية أو دولية ضمن إختصاصات الوزارة.

سادساً: نشر الوعي الثقافى والأمنى وخلق مناخ امن بين قوى الأمن الداخلى مع مختلف فئات المجتمع المدني والأفراد لتوجيههم بالتعاون والتنسيق لحماية المصلحة العامة المشتركة.تتولى هذه المؤسسات الأمنية مهام وتنفيذ السياسة الأمنية إستنادا الى القوانين النافذة في إقليم كردستان لضبط الأمن سواء قبل وقوع الجرائم بوسائل وقائية، أو بعد الجرائم عن طريق الممارسات الأمنية المسموحة قانونياً.

المبحث الثالث

محددات السياسة الأمنية في إقليم كردستان

في سياق البحث عن التحديات التي تواجه السياسة الأمنية في إقليم كردستان في هذه المرحلة وتعيق تطويرها وتنفيذها، يتبادر للذهن جملة من الأسئلة منها: لماذا البحث الان في هذه المسألة؟ ثم

^(١) فقرات (١-٣-٤-٦) من المادة الثانية من قانون الرقم (٦) لسنة ٢٠٠٩.

ما هي المقومات المطلوب توفرها في هذه السياسة؟ وما هي العقبات التي تواجهها وكيف السبيل لتخطيها؟ وهل يمكن تطوير سياسة أمنية وطنية في ظل الدولة الاتحادية؟ وكيف يمكن جعلها تحظى بقبول سياسى؟ وما مستقبل السياسة الأمنية في ظل المتغيرات الموجودة على الساحة السياسية العراقية والإقليمية؟ وما دور المتغير الدولى في دعم مستقبل السياسة الأمنية في الإقليم؟ وللإجابة عن هذه الاسئلة لابد من البحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

تحديات السياسة الأمنية في إقليم كردستان

في سياق بحث إشكالية تنفيذ وتطوير السياسة الأمنية في إقليم كردستان، يمكن رصد نوعان من التحديات هما: التحدى الاول:عبارة عن مجموعة من التحديات السياسية تتمثل في مواقف القوى السياسية الكوردستانية والوضع الأمنى الموجود في العراق.

والتحدى الثانى: مجموعة العقبات البنيوية والفنية الكامنة في جسد المؤسسة الأمنية في إقليم كردستان،والتي تتجلى في ارتباك الهيكلية والرتب، وضعف الخبرة وقلة التدريب وترهل الكادر وعدم البراءة والكفاءة ونقص المعلومات الإستراتيجية،فضلا عن نقص الأجهزة والمعدات الفنية.

وبهذا الصدد يمكن ان نسجل ابرز التحديات التي تواجه اقليم كردستان وهى:

١- تحدى الإرهاب والحركات المتطرفة من القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام مايسمى ب(داعش) التي تهدد أمن إقليم كردستان. أبقت السلطات في إقليم كردستان العراق قوات البيشمركة في حالة تأهب تحسبا لأى تهديد قادم من تنظيم "داعش" في الموصل شمال العراق،وتم نشر قوات البيشمركة وقوى أمنية اخرى على طول ١٠٥٠ كيلومترا، فضلا عن إقامة نقاط تفتيش على الطرق المؤدية إلى الإقليم،وزاد التوتر على حدود الأقليم المتاخمة للمناطق التي يسيطر عليها داعش منذ سقوط الموصل في التاسع من يونيو ٢٠١٤^(١).

٢- التوتر المستمر في العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية بصدد قوات البيشمركة وميزانيتها وتواجدها في المناطق المتنازع عليها، تؤدى الى عدم الإستقرار الأمنى والعسكرى، وتعد احدى المشاكل الرئيسة في عدم تسليح وتدريب القوات الأمنية في إقليم كردستان.

^(١)<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2014/07/26/%D9%82%D9%88%D8%A7>

٣- عدم المحافظة على التوازنات الدولية والإقليمية، وغياب بناء إستراتيجية أمنية متوازنة مع السياسة الإقليمية، لأن بناء أية إستراتيجية يجب أن تكون خاضعة للتفاعل مع مصالح الأطراف الفاعلة المحلية وتلقى ردود أفعال منها ومواجهة الإختلافات داخل المجتمع والمصالح والأطراف المعنية في الساحة الدولية^(١).

٤- إستخدام القوات الأمنية والمؤسسة العسكرية بوصفه عاملا أساسيا في التنافس السياسي، ويتقلص دور الحزب السياسي ويكون أداة للوصول إلى السلطة، وفي بعض الأحيان يتحول إلى طرف في الحرب الأهلية^(٢). بمعنى آخر العلاقة بين الجيش والسلطة علاقة غير طبيعية، أي إن الجيش جيشا للسلطة لا جيشا للدولة، أي السلطة في هذا المشهد تستولى على جيش هو جيش الدولة، فتحوله إلى أداة تحت أمرتها. وهذا أمر خطير في بناء مؤسسة أمنية تتميز بفقدانها لعقيدة وطنية محايدة.

٥- ضعف التخطيط في المجال الأمني، فالتخطيط الأمني أحد أنواع التخطيط وفقا لمجالاته، والذي تعتمد عليه القطاعات الأمنية المختلفة، ويتمثل في عملية جمع البيانات ومعالجتها، ووضع الإفتراضات والتنبؤات فيما يتعلق بالجانب الأمني، وتحديد الأهداف الأمنية بناء على ذلك، ثم وضع الخطط الموقوتة لتحقيقها، وتحديد كافة المتطلبات اللازمة لتنفيذها بالكفاءة والفاعلية المطلوبة^(٣). ولم تعد السياسة الأمنية تبنى على معلومات، ومن ثم فقدت السيطرة على أجهزتها بالمعنى المركزي العسكري، وتقويض البطالة عن طريق إزدياد أعداد القوات الأمنية، إذ باتت تقترب من نصف المليون، دون التدريب وروح العقيدة الأمنية.

٦- التحدي المالي وعدم وجود الميزانية الخاصة لتسليح وتدريب القوات الأمنية، صحيح بحسب ميزانية إقليم كردستان خصصت ٢٨.٧٤% من ميزانية الاقليم لقوات البيشمركة والقوات الأمنية، ولكن هذه الميزانية تصرف على الرواتب والمصروفات الإستهلاكية^(٤).

والملاحظ من خلال التدقيق في لوائح وانظمة عمل المؤسسة الأمنية يتبين انها ظلت ناقصة، وقليل ما تم الالتزام بها في مجالات بناء الأجهزة وهيكلتها، واختيار الكوادر وتأهيلها، ونظام التعيين والترفيح

^(١) الياس طاهر محمد أمين، المصدر سبق ذكره، ص ٣١٦.

^(٢) عبدالحميد مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥٧.

^(٣) سعود بن مرزوق، التخطيط الأمني الإستراتيجي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٢، ص ١٧٦.

^(٤) محمد رؤوف، ية كخستنى هيزة كاني بيشمركة، مقال متاح على الإنترنت.

<http://www.awene.com/article/2015/02/06/38787>

والرواتب والمكافئات والتدريب، وبناء جهاز تقنى أمني والإعتماد على الخبرات الخارجية. ويضاف لذلك كله جملة من العقبات الفنية والتنظيمية المعقدة فرضتها الأبعاد القانونية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية وأهمها نقص الأجهزة والمعدات وضعف الامكانيات البشرية والتسليحية المسموح بها والمتاحة للأجهزة وما رصد من السلطة لبناء الأجهزة وتطويرها، وتعددية في المراجع والأوامر الأمنية والتحزب داخل الأجهزة الأمنية. يمكن القول ان التحديات التي تواجه اجهزة الامن، تعرقل قدرتها على انتهاج سياسة امنية مستقلة ومدروسة، ويعيق تنفيذها، ويحد من امكانية تطوير قدرات الاجهزة الامنية. خصوصا في حال طغيان الذاتية الضيقة على المصالح الوطنية العليا وغياب السياسة والإستراتيجية الأمنية.

المطلب الثاني

مستقبل السياسة الأمنية في إقليم كردستان

ان عملية التكهن بمستقبل السياسة الامنية في اقليم كردستان تكتنفها صعوبات جمة، بيد ان ذلك لا يمنع من تقديم مقتربات ومشاهد مستقبلية للسياسة الامنية في كردستان تتمحور حول المشاهد الآتية:

أولاً: مشهد الإستمرار:

في ضوء المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعامة واقليم كردستان- العراق على وجه الخصوص فقد فرضت نوعا من سلطة امر الواقع، بيد ان هذه السلطة لم تتمكن من القيام بالإصلاحات المطلوبة في السياسة الامنية وتعديل مسارها، وعلى الرغم من وجود المشاريع المقترحة من الجهات عدة مثل (الأحزاب السياسية، الراى العام، منظمات المجتمع المدني، الإعلام... الخ) التي تدعو الى تعديل السياسة الأمنية لمواجهة التحديات الموجودة، لكن لم يجرى اى تعديل وتطوير بالسياسة الامنية في الاقليم الامر الذى يعزز مشهد استمرار السياسة الامنية في الاقليم على وضعها الحالى. أى هناك تداخل بين العمل الحزبى والعمل الحكومى، والأجهزة الأمنية، وهناك غياب حقيقى في التخطيط الإستراتيجى لرسم مستقبل السياسات الأمنية، وعدم الإهتمام بنشر الوعى الأمنى، وعدم التنسيق الواضح بين حكومة الإقليم والحكومة الفدرالية.

ثانياً: مشهد التغير:

ان الحرب على الداعش والتعامل مع الوضع الأمنى الجديد فرضت على السلطة السياسية في إقليم كردستان إدراكاً جديداً لهيكله القوات الأمنية من نواحي عدة مثل (التنظيم، التدريب، القيادة)، وهناك

محاولات جديدة في إقليم كردستان لعملية الإصلاح ضد العنف والتعذيب، والتعاون مع جهات المعنية لحقوق الإنسان، وان المكتسبات الأمنية التي حصلت في إقليم كردستان، ستحمل المسؤولية على رئيس إقليم كردستان لتخطو الخطوات نحو تحسين تدريب القوات الأمنية، وإزدياد الإحترافية في صفوف القوات الأمنية، لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه إقليم كردستان، كإستجابة لمطالب المجتمع وضبط الحدود، وهيكله القوات ومحاربة الإرهاب في المستقبل^(١).

لذلك صدر من برلمان كردستان قرار رقم (١٩) لتوحيد القوات البيشمركة وتحسين رواتبهم ومعداتهم، وصادر قرارا رئاسيا من قبل رئيس إقليم كردستان في ١٤-١٢-٢٠١٤ من أجل توحيد القوات البيشمركة وعدم التحزب داخل قوات البيشمركة، ومنع اية قوات خارج قيادة وزارة البيشمركة، وصدرامرا من قبل وزير البيشمركة بكتاب رقم (٧٩٥٤) في ١٠-١٢-٢٠١٤ لتوحيد قوات البيشمركة^(٢). كل هذه الخطوات تعد مؤشرا إيجابيا نحو مراجعة الخطاب و السياسة الأمنية في اقليم كردستان العراق لمواجهة التحديات التي تواجه إقليم كردستان. وإيجاد سياسات بديلة لمعالجة النواقص والثغرات الموجودة في صفوف القوات الأمنية.

في ضوء ما تبين من البحث ومقومات السياسة الأمنية الحالية في إقليم كردستان، فإن السبيل الراجح والقوى، هو خيار التغيير وتطوير السياسة الأمنية الصائبة.

^(١) مقال متاح على موقع رئاسة إقليم كردستان http://www.presidency.kr_d/kurdish_/display.a_spx?sm=pZ0NDqydtnc

^(٢) محمد رؤوف، بية كخسنتى بيشمركة، مقال متاح على الإنترنت.
<http://www.awene.com/article/2015/02/06/38787>

الختامة

تأسيسا على ماتقدم فقد خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن توضيحها بما ياتي:

اولا: الاستنتاجات

- ١- أن الأمن له دلالات متباينة منها ما يتسم بدلالة التحرر من الخوف، وانتفاء التهديدات ومنها ما يحلل بتفسير التنمية، ومنها ما يفسر بدلالة المحافظة على كيان الدولة، وحماية قيمها الأساسية. وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعنى فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعنى أيضاً وسيلة لارغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضى ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه.
- ٢- ان السياسة الأمنية لأى مجتمع نظم إطاراً عريضاً يكاد يتناول جوانب الحياة كافة، فالمجتمع الامن هو الذى يوفر لإفراده شعوراً عاماً بالإستقرار والطمأنينة والسلام.
- ٣- إن السياسة الأمنية تتميز بالغموض والنسبية وديناميكية والتعقيد، لذلك يتميز السياسة الأمنية بعدم الثبات، ومن ثم فهي خاضعة للتهديدات وأدراك صانع السياسة بوضع استراتيجيات مرحلية وخطط زمنية محددة.
- ٤- ان صنع السياسة الأمنية هى عمل مؤسسى تفاعلى، تتفاعل فى صنعها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتتجسد فى رسم الإستراتيجية البعيدة المدى لتحقيق الأمن والتحرر من الخوف والشعور بالطمأنينة ودرء التهديدات، وعندما تحدد الدولة أهدافها وإستراتيجيتها، تسعى الى تنفيذ هذه الإستراتيجيات بواسطة الخطط والبرامج المناسبة واليات المختلفة، والإمكانات المتوفرة بشريا وماديا لتنفذ الخطة فى الوقت الزمنى المحدد. وفى هذه المرحلة يتحول المسؤولية الى السلطات التنفيذية التى تقوم بمهامها التنفيذية والعملية.
- ٥- إن لأقليم كوردستان سلطة قانونية لوضع السياسة الأمنية المستقلة، بيد ان هناك محددات كثيرة تواجه السياسة الأمنية فى إقليم كوردستان، بعضها موضوعى والاخر بنيوى، تعرقل بناء السياسة الأمنية المناسبة لحماية أمن المجتمع.
- ٦- إن مستقبل السياسة الأمنية فى إقليم كوردستان يرتبط ببناء إصلاحات شاملة فى هيكله القوات الأمنية وإصدار التشريعات القانونية لتنظيم هذه القوات، لتأسيس قوات أمنية منظمة ومدربة لمجابهة التهديدات الموجودة.

التوصيات :

- ١- تطوير قدرات قوات الأمن من حيث (التنظيم، التدريب، القيادة)، أى توحيد الزى والرواتب والرتب...الخ، إقامة الدورات التدريبية والعمل على تقسيم الفصائل الى المهمات الأمنية المختلفة (حماية المنشآت، الدفاع الوطنى، إقتحام المباني،...الخ) أما القيادة، تحتاج الى السيطرة والضبط فى الأوامر والمرجعية الأمنية.
- ٢- الإعتماد على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة لضبط الشبكات والمهددات الأمنية، التى تساعد القوات الأمنية من ناحيتين، الناحية الأولى تقليل من الزيادة العددية لأفراد الأمن. والثانية السرعة فى ضبط الأمن.
- ٣- تشريع قانون لبناء منظومة قيادة وسيطرة شاملة ومتكاملة لىسط سيطرتها على جميع مرافق المجتمع، وذلك من خلال إستكمال شبكة إتصالات أمنة وموثوقة.
- ٤- الإعتماد على القدرات الإستخباراتية، و توطيد العلاقة مع جميع شرائح المجتمع.
- ٥- بناء سياسة إعلامية جديدة، وذلك بتنسيق مع الوزارات المختلفة والهيئات المعنية بنشر- الوعى الأمنى، وتنفيذ العقوبات بحق المؤسسات الإعلامية التى تعمل على خرق الأمن القومى.
- ٦- حل كافة القوات المسلحة خارج سلطة الوزارات الأمنية القانونية، وضبط الإسلحة وعدم سماح بحمل السلاح خارج نطاق القانون.
- ٧- تخصيص الميزانية المناسبة لتدريب وتطوير القدرات الأمنية، وذلك باللجوء الى التعاون مع الدول التى لها مصالح ورؤى مشتركة تتعاون مع إقليم كردستان.
- ٨- إنشاء مراكز الدراسات الأمنية أوالمعاهد الأمنية لتطوير ودراسة المشاكل، وإقامة هيئات بحثية متخصصة لجمع وتحليل المعلومات، وتقديمها للقيادات الأمنية وصناع السياسة الأمنية.
- ٩- التنسيق مع الحكومة الاتحادية فى رسم سياسة امنية موحدة تضمن امن واستقرار العراق، ولاسيما فى تحديد مصالح إقليم كردستان مع دول الجوار، أن إحدى أسباب الأساسية لإشكالات الموجودة بين حكومة إقليم والحكومة الفدرالية هى نتيجة لعدم وجود تنسيق والتفاهم المشترك بين رئاسة إقليم والحكومة الفدرالية. بل فى أغلب الأحيان كانت نتيجة لتصريحات الإعلامية.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب العربية

١. د.أمين محمود عطايا، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دمشق، ١٩٩٥.
٢. د.بشتيوان على عبدالقادر و د. عبدالغفور كريم على، القانون الدولي العام، بحوث علمية مختارة، مطبعة شهاب، اربيل، ٢٠٠٨.
٣. د.ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٤.
٤. د.جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبوليتيكية للأمن القومي في إقليم كردستان، مركز دراسات كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥.
٥. د.جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: د.عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٩.
- ٧- جراس. ستانسفيلد، كردستان العراق التطورات السياسية ونمو الديمقراطية، ترجمة: ياسين سردشتي، مطبعة سيما، السليمانية، ٢٠١٠.
- ٨- د.حامد عبدالماجد قويسى، تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسى، الأمن العام وحقوق الإنسان، في كتاب المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٩- د.حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي، مجلة دراسات يمنية، العدد ٤٨، ١٩٩٢.
- ١٠- د.خيري عبدالقوى، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.
- ١١- د.سرهنگ حميد البرزنجى، إنتخابات اقليم كردستان بين النظرية والتطبيق، مؤسسة موكریان للطباعة، اربيل، ٢٠٠٣.
- ١٢- د.صالح جواد كاظم ود.على غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
- ١٣- د.عبدالحميد مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
- ١٤- د.عبدالمنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي، مجلة إستراتيجية، العدد ٢٥، بيروت، حزيران ١٩٨٦.

- ١٥_ د.عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.
- ١٦_ د.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧.
- ١٧_ د.محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، ٢٠٠٨.
- ١٨_ د.وصال العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دارأسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
- ١٩_ روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة، يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- ٢٠_ سعود بن مرزوق، التخطيط الأمني الإستراتيجي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٢.
- ٢١_ فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٠.
- ٢٢_ د.فهيم خليفة الفهداوي، السياسة العامة، دارالمسيرة، عمان، ٢٠٠١.
- ٢٣_ القاضي عبدالرحمان سليمان الزبياري، الوضع القانوني لأقليم كردستان العراق، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢.

ثانياً: الكتب الإنجليزية:

Barry Buzan, security, Cambridge University, 2002.

ثالثاً: المجلات:

- ١- لباس طاهر محمد أمين، دور التخطيط الإستراتيجي في رسم مستقبل إقليم كردستان، مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، السنة الأولى، العدد (٢) كانون الأول، ٢٠١٣.
- ٢- حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي، مجلة دراسات يمنية، العدد ٤٨، ١٩٩٢.
- رابعاً: الدساتير والقوانين:
- أولاً: الدساتير:
- ١- دستور جمهورية العراق الصادر سنة ٢٠٠٥.

ثانياً: القوانين:

- ١- قانون رئاسة إقليم كردستان رقم (١) لسنة ٢٠٠٥.
- ٢- قانون السلطة القضائية في الإقليم رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧.
- ٣- قانون مجلس الأمن إقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠١١.
- ٤- قانون رقم (١) مجلس الوطني لإقليم كردستان - العراق لسنة ١٩٩٢.
- ٥- قانون انتخاب المجلس الوطني لكوردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢.
- ٦- قانون انتخاب قائد الحركة التحررية الكوردية رقم (٢) لسنة ١٩٩٢.
- ٧- قانون رقم (٣) مجلس وزراء إقليم كردستان - العراق لسنة ١٩٩٢.
- ٨- قانون الرقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧.

خامساً: مصادر الألكترونية:

- ١- محمد رؤوف، ريكخستنه وهى هيزه كانى بيشمه ركه، مقال متاح على الإنترنت.
<http://www.awene.com/article/2015/02/06/38787>
- ٢- سيروان رشيد، هيزى جه كدارى هه ريم له زير جنكى حيزبدايه، على موقع www.sbeiy.com
<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2014/07/26/%D9%82%D9%88%D8%A7>

المخلص

تشكل عملية رسم السياسة الأمنية، واستراتيجيات العمل في المجالات الأمنية أهمية استثنائية، لاسيما مع التحولات المفاهيمية والإستراتيجية التي شهدتها العالم، حيث افرزت أبعادا جديدة ومختلفة عن تلك التي سادت طيلة عقود من الزمن. وإذا كانت العقود السابقة قد فرضت على صانعي السياسة العامة التركيز والإهتمام بمسألة الأمن، فإن المرحلة الجديدة تستدعي إعادة النظر بالمرتكزات الفكرية والإستراتيجية التي تركزت طيلة العقود من الزمن، والعمل على بلورة مفاهيم جديدة واليات معاصرة للتحديات الأمنية التي يتعرض لها أمن الدولة والمواطن. ويتمتع إقليم كردستان بوضع أمني نسبي، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المقومات التي تساعد صناع السياسة الأمنية برسم السياسة الأمنية المرضية والمستقلة، ولكن على الرغم من هذه المقومات، هناك مجموعة من التحديات الموضوعية والبنوية التي تعوق بناء السياسة الأمنية المستقرة. وعلى صناع السياسة الأمنية أن تعمل على تطوير المقومات وإصلاح هيكله القوات الأمنية وتجاوز العقبات، من أجل بناء السياسة الأمنية المستقرة.

پوخته

دروستکردنی سیاسه‌تی ئاسایش و ستراتیجیه‌تی کارکردن له بواری ئاسایشدا گرنگیه‌کی تایه‌تی هه‌یه، به‌تایه‌تی له‌گه‌ل‌ئو و گۆرانکاریانه‌ی که به‌سه‌ر چه‌مه‌که‌کان و ستراتیژه‌کاندا هاتوه‌ که جیهان به‌خۆوه‌ی بینوه‌، کاریگه‌ری له‌سه‌ر ره‌ه‌نده‌ جیاوازه‌کان هه‌یه. ئه‌گه‌ر ماوه‌کانی پێشو وای له‌ بریارده‌رانی سیاسه‌تی گشتی کردبیت بایه‌خ و گرنگی بده‌ن به‌ پرسی ئاسایش، ئه‌وا قۆناغی نوێ ئه‌وه ده‌خوایت چاو به‌ ره‌گه‌زه‌ هزری و ستراتیژییه‌کان بخشێرته‌وه، هه‌روه‌ها کاربکریت بۆ گه‌ل‌له‌کردنی چه‌مک و میکانیزمی هاوچه‌رخ بۆ روبه‌روبوئه‌وه‌ی کیشه‌کانی ئاسایش له‌به‌رامبه‌ر ئاسایشی ده‌وله‌ت و هاوڵاتیان.

هه‌ریمی کوردستان ئاسایشکی رێژه‌ی به‌خۆوه‌ ده‌بینیت، ئه‌مه‌ش به‌ پشت به‌ستن به‌ کۆمه‌ڵێک بنه‌ما، که‌هاوکاری بریارده‌رانی سیاسه‌تیکی ئاسایشه، بۆ دارشتنی سیاسه‌تیکی ئاسایشی گونجاو سه‌ربه‌خۆ، به‌لام سه‌ره‌رای ئه‌م بنه‌مایانه‌ش، کۆمه‌ڵێک کۆسپ و ئاسته‌نگ هه‌ن که‌هه‌ندیکیان بابته‌ین و،هه‌ندیکی تریان بونیادین، ئه‌م کۆسپانه‌ ده‌بن به‌ رێگر له‌به‌رده‌م بونیادنانی سیاسه‌تیکی ئاسایشی جیگیر. بۆیه له‌سه‌ر بریارده‌رانی سیاسه‌تی ئاسایش ئه‌وه‌یه کاربکه‌ن له‌سه‌ر په‌ره‌پێدان و چاکسازی ستراکچه‌ری هه‌یه‌رانی ئاسایش و تپه‌رانندی کۆسپه‌کان، له‌پێناو بونیادنانی سیاسه‌تیکی ئاسایشی ئارام.

Abstract

Creating a policy and working strategy in the field of security has specific importance, in particular following the changes in definition and strategies that the world has gone through in recent years. This has an impact on the different communities. If previous years has been cause for political decision makers to give importance to the field of security, the new era calls upon decision makers to revise the theories and strategies underpinning the field of security. Furthermore, work needs to be done to re-discuss questions surrounding the modern definitions and mechanisms of security to confront current obstacles facing both state and citizen security.

The Kurdistan Region of Iraq already has its own well established security policy, which is tied to a number of principles that aid in the politics surrounding the question of KRG security. These principles in turn aid the regions political decision makers to formulate independent practical policies on the ground. However, even with these underlying principles there are still numerous obstacles and challenges, of which some are topic based and others are foundational. These become major problems when attempting to layout a foundational all encompassing regional security policy. It is this reason that political decision makers in the field of KRG security must work to develop and reform the strategy of the Kurdish Region's security forces in order to pass the current obstacles and thus establish a foundational regional security policy.